

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 342 رَهْنَهُ عِنْدَ آخَرَ بِدُونِ إِذْنِ الْمُؤْرْتَهِنِ بَعْدَ أَنْ بَاعَهُ مِنْ آخَرَ فَأَجَازَ الْمُؤْرْتَهِنُ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِجَارَ وَالرَّهْنُ كَانَ الْبَيْعُ نَافِذًا وَالْإِجَارُ أَوْ الرَّهْنُ بَاطِلًا . (الْهِنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ التَّاسِعِ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ الْبَيْعِ ، وَالْخَيْرِيَّةُ ، وَالتَّزْكِيقُ) وَإِذَا بَاعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنُ مِنْ إِنْسَانٍ بِدُونِ إِذْنِ الْمُؤْرْتَهِنِ وَقَبِضَ الثَّمَنَ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ آخَرَ قَبْلَ فَكِّهِ ثُمَّ فَكَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْبَيْعُ الْأَوَّلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الثَّانِي (الْهِنْدِيَّةُ) . وَالْمُشْتَرِي مِنَ الرَّاهِنِ إِذَا بَاعَ ثُمَّ أَجَازَ الْمُؤْرْتَهِنُ الْبَيْعَ نَفَذَ إِجْمَاعًا وَكَذَا الْمُشْتَرِي مِنَ الْوَارِثِ وَالتَّسَرُّكَةُ مُسْتَغْرَقَةٌ بِالدَّيْنِ (الْبَزْازِيَّةُ) . 5 - بَيْعُ الْمَغْصُوبِ : إِذَا بَاعَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ الْمَالُ الْمَغْصُوبَ مِنْ غَيْرِ الْغَاصِبِ كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَوْقُوفًا ، فَلِذَا أَقَرَّ الْغَاصِبُ بِالْغَصَبِ أَوْ كَانَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ بَيْعٌ كَانَ الْبَيْعُ لَازِمًا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ بَيْعٌ وَتَلَفَ الْمَبِيعُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَالْبَيْعُ مُنْفَسَخٌ . (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 293) (الدُّرُوسُ الْمُخْتَارُ فِي الْبَيْعِ بِوَفِيَّ الْفُضُولِيَّ) 6 - بَيْعُ الْأَرْضِ الْمُعْطَاةِ لِآخَرَ بِالْمُزَارَعَةِ : إِذَا أَجَازَ الْمُزَارِعُ هَذَا الْبَيْعَ ; كَانَ لَازِمًا وَإِلَّا فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ بَيِّنٌ أَنْ يَنْتَظِرَ حَتَّى تَنْتَهِيَ مُدَّةُ الْمُزَارَعَةِ وَبَيِّنٌ أَنْ يُرَاجِعَ الْحَاكِمَ فَيَفْسخَ الْبَيْعَ . (مُؤَيَّدُ زَادَهُ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ) . 7 - بَيْعُ أَحَدِ وَرَثَةِ الْمَرِيضِ . 8 - بَيْعُ الْمَرِيضِ لِأَجَنْبِيٍّ 9 - بَيْعُ الْوَرَثَةِ التَّسَرُّكَةِ الْمُسْتَغْرَقَةِ بِالدَّيْنِ . 10 - وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْبَيْعِ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ مِنَ الْبَابِ السَّابِعِ . - * * * * (الْمَادَّةُ 378) : بَيْعُ الْفُضُولِيَّ إِذَا أَجَازَهُ صَاحِبُ الْمَالِ ، أَوْ وَكَيْلُهُ ، أَوْ وَصِيِّهُ ، أَوْ وَلِيِّهُ نَفَذَ وَإِلَّا انْفَسَخَ إِلَّا أَنْزَلَهُ يُشْتَرَطُ لِمَصْحَاحَةِ الْإِجَازَةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَالْمُجِيرِ وَالْمَبِيعِ قَائِمًا وَإِلَّا ; فَلَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ . يَعْنِي

أَرْسَهُ إِذَا أَجَازَ صَاحِبُ الْمَالِ الْبَيْعَ ، أَوْ وَكَرَيْلُهُ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْوَكِيلُ بَائِعًا فُضُولًا (حَتَّى إِرْسَهُ إِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ مَالًا آخَرَ فُضُولًا مِنْ آخَرَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَرَيْلُهُ لِبَيْعِهِ هَذَا الْمَالِ وَأَجَازَ الْبَيْعَ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ . كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ إِنْسَانٌ مَالًا صَبِيًّا فُضُولًا وَبَعْدَ أَنْ بَاعَهُ نَصَبَهُ الْحَاكِمُ وَصِيًّا عَلَى ذَلِكَ الصَّبِيِّ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْوَصِيُّ الْبَيْعَ الْمَذْكُورَ فَيَكُونُ جَائِزًا) . (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . أَوْ وَلَيْسَهُ أَوْ وَصِيُّهُ إِذَا كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ صَبِيًّا مَحْجُورًا ، أَوْ مَجْنُونًا نَفَذَ وَإِلَّا فَيُفْسَخُ (وَهَذَا لَا يُعَدُّ مِنْ شُرَاءِ الْإِجَازَةِ) . وَيُقَالُ لَهُ (عَقْدُ فُضُولِيٍّ لِخِيَارِ الْإِجَازَةِ) وَإِلَّا فَإِذَا بَاعَ الْفُضُولِيُّ مَالًا الْغَيْرِ مِنْ نَفْسِهِ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا وَغَيْرُ قَابِلٍ لِلْإِجَازَةِ رَاجِعٌ شَرْحُ الْمَادَّةِ (167) وَمِنْ الْمَادَّةِ (1496) (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي الْفُضُولِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا لَا يَمْلِكُهُ بَغْيِيرَ إِذْنِ مَالِكِهِ . (مِيزَانُ الشَّعْرَانِيِّ) . وَالْوَلِيُّ هُنَا يَعُمُّ الْوَلِيُّ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ لِلصَّبِيِّ وَلِيٌّ خَاصٌّ يُجِيزُ الْبَيْعَ الْفُضُولِيَّ فَلِلْقَاضِي الَّذِي يَكُونُ الْوَلَدُ تَحْتَ وَلَا يَتَّهِمُ إِجَازَتَهُ . وَمَتَى أَجَازَ الْوَلِيُّ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ الْبَيْعَ قَوْلًا ، أَوْ فِعْلًا نَفَذَ وَأَصْدَحَ الْمَبْيَعُ مِلْكًا لِلْمُشْتَرِي كَمَا أَصْدَحَ ثَمَنُ الْمَبْيَعِ مِلْكًا لِمُصَاحِبِ الْمَالِ إِذَا كَانَ دَيْنًا كَالْمَكِيلَاتِ وَغَيْرِهَا الَّتِي لَيْسَتْ بِدَرَاهِمَ وَلَا دَنَانِيرَ وَلَا مَعْيِبَةً ، أَوْ مُشَارًا